

الفقه الإسلامي في عالم متغير

الفقه والتحديات المعاصرة

دكتور / محمد مهنا (*)

تقديم :

تتمثل التحديات المعاصرة للفقه الإسلامي في تحد أساسي هو في الواقع أشد وأخطر التحديات على الإطلاق، وما التحديات الأخرى إلا ردود فعل نجمت بصفة أساسية عن هذا التحدي الخطير.

ويتمثل هذا التحدي أساسا في تطبيق الشرائع الأجنبية، إذ أن تطبيق تلك الشرائع يؤدي إلى صياغة المجتمع على أسس مختلفة وقيم غريبة يتم بمقتضاها إحلال واقع تلك المجتمعات الأجنبية بمضي الزمن محل الواقع الإسلامي فتبدوا أحكام الشريعة الإسلامية بالتالي غريبة، معزولة عن هذا الواقع الجديد، وتتعارض حلول الفقه الإسلامي مع معطيات العقلية الديكارتية القابعة في سجن المحسوس، وتتجمد أحكامه أمام طغيان اللامعقول.

وقد ترتب على ذلك عزل الشريعة الإسلامية بعيدا عن الواقع الاجتماعي ومحاصرة الفقه الإسلامي في إطار الدراسات النظرية التاريخية مما أدى إلى ظهور ردود فعل غير محسوبة من قبل البعض، في محاولة لاستدراك هذا الواقع ولكن بمقابل باهظ، سواء بعلم أو بدون علم، بحسن ظن أو بسوء.

فتعالت أصوات المنادين بضرورة تجديد الفقه الإسلامي، وإحياء الاجتهاد الذي مات في الأمة، والإقلاع عن التقيد بالمذاهب الفقهية المتوارثة، إلى آخر ذلك من الاطلاقات والتقليعات المستحدثة دون محاولة الوقوف على أصول التراث الذي نبتت فيه مثل هذه المذاهب، أو ماهية الاجتهاد وصوره

(*) أستاذ القانون الدولي المساعد - كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر .

وضوابطه وحدوده، أو خطورة عدم التقيد بالمذاهب الفقهية الموروثة، وما يمكن أن تؤدي إليه اللا مذهبية من أخطار، أو المقصود بالتجديد في الفقه الإسلامي ومعايير وضوابطه إلى آخر ذلك من الأصول والمفاهيم الإسلامية التي ربما لو وقف على حقيقتها أصحاب هذه الدعوات لأغنوا أنفسهم وأمتهم عن مثل هذه الانزلاقات.

وكان من نتيجة ذلك كله أن سادت الفوضى والتردد والحيرة أوساط الفكر الديني عامة والفقه الإسلامي خاصة. وتجراً على الفتيا غير ذي الاختصاص إن لم يكن عوام الناس وأصحاب الأغراض. بل واستطار الشرر أبعد من ذلك كثيراً، ففكر الأفراد والجماعات بعضهم بعضاً لخلافات فرعية ليست من أصول الدين في شيء، وفشا في الأمة وباء خطير مثير، ينفث في ربوعها مزيداً من التفريق والتمزيق، والفتن المجنونة باسم التوحيد المظلوم وما هو إلا التحويل. وراجت صيارف هذه الدعوة بعمليات زائفة من قبل الشرك والكفر، والردة، والوثنية بزعم أن ذلك من الصحة الدينية، وما هو إلا الكبوة الدينية^(١).

وقد استثمر الغرب هذا المناخ بمزيد من محاصرة الأمة سياسياً بدعوى الإرهاب والعنف ومناهضة حقوق الإنسان والديمقراطية والشرعية الدولية إلى آخر ذلك من شعارات وإيحاءات، واقتصادياً بالإمعان في تصدير النظام الرأسمالي تحت مسمى الخصخصة وإعادة التكيف والمساعدات الاقتصادية والتحديث وحرية التجارة بما يقتضيه ذلك من توضيحات وتنازلات خصماً من حساب الرصيد الديني والروحي والخلقي للأمة، واجتماعياً وفكرياً

(١) أهل القبلة للأستاذ الإمام محمد زكي إبراهيم، مطبوعات العشيرة المحمدية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣

وما بعدها، وكذلك ما جاء بجريدة الأهرام بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٣ للأستاذ فهمي هويدي.

بتصدير النمط الغربي في النواحي الفكرية والعلاقات الاجتماعية من خلال مؤسسات الإعلام والتعليم والثقافة والماسونية ونوادي الروتاري واللويينز ومخازي علب الليل وموبقات المسارح والسينمات والمصايف والمشاتي، وفضائح الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وتدعيم النفوذ العلماني على كافة المستويات.

ولم يكن بد من أن يؤدي ذلك كله إلى تمزق الأمة وتشرزمها وتناحرها شيعاً وأحزاباً ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(١)، ولم يكن غريباً أيضاً أن يؤدي ذلك كله إلى انهزام الأمة حضارياً أمام الأمم الأخرى ووقوعها في الحيرة والتخبط واليأس والمذلة، تستجدي العيش، فتتداعى عليها الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها، وتستجدي السلام فلا تجد إلا العنف والإذلال والحصار.

تلك صورة مجملة لتداعيات الأزمة التي تعاني منها الأمة الإسلامية من جراء تطبيق الشرائع الأجنبية تبين إلى أي مدى خطورة التحديات التي يواجهها الفقه الإسلامي.

وفي هذا النظر نرى أن نعرض في الفصل الأول لصراع الشرائع وصراع الحضارات، باعتبار أن ذلك أحد أوجه الصراع الحضاري الأساسية بين الأمة الإسلامية والغرب الحديث ولا نقول الغرب المسيحي، وفي فصل تال نتناول تداعيات الأزمة.

الفصل الأول

صراع الشرائع وصراع الحضارات

ليست الشريعة كما يقول العلامة محمد زكي إبراهيم رحمة الله هي الحدود والتعازير والزواجر فقط، ولكن الشريعة منهج حياة، فردية وأسرية ودولية وحكومية، خاصة وعامة من حيث هي عقيدة وعبادة ومعاملة تطبيقية فعلية تحكم الفرد والمجتمع في كافة تصرفاته، على أساس الربانية الصحيحة والتزكية الإسلامية الرفيعة، واليسر والسماحة، فالأمة فرد مكرر إذا صلح صلحت الأسرة والمجتمع والدولة^(١).

وفي هذا النظر تبدو مدى الخطورة التي يمثلها تطبيق الشرائع الأجنبية على المجتمعات الإسلامية بالنسبة للفقهاء الإسلاميين. إذ أن تطبيق هذه الشرائع يعيد صياغة المجتمعات كما سبق أن نوهنا على أسس مختلفة وقيم غريبة بمقتضاها يتم إحلال واقع تلك المجتمعات الأجنبية بمضي الزمن محل الواقع الإسلامي، فتبدو بالتالي أحكام الشريعة الإسلامية متعارضة مع هذا الواقع الجديد معزولة عنه، وتبدو حلول الفقه الإسلامي غريبة على العقليّة الحديثة غير مستساغة لها، فتتجمد بالتالي أحكام الفقه في عقول المجتهدين وتجف في أقلام الفقهاء وتبدو خطورة هذا التحدي بصفة خاصة إذا وقفنا على الأسس والسمات التي تميز هذه الحضارات والمجتمعات الغربية، وإلى أي مدى تقف على النقيض من الحضارة الإسلامية، بل من النمط العادي لكل الحضارات وبالتالي إلى أي مدى يمثل تطبيقها تعميقاً للتناقض الاجتماعي، ومسحاً للشخصية الإسلامية الحضارية.

(١) راجع أهل القبلة للأستاذ الإمام محمد زكي إبراهيم، مطبوعات العشيرة المحمدية، ١٩٩٣، ص ٨.

للدكتور / محمد مهنا

وهذا ما سنتناوله في مبحث أول تحت عنوان تباين الشرق والغرب وخطورة تطبيق الشرائع الأجنبية، أما المبحث الثاني فنتناول فيه الصراع الحضاري وخطورة عزل الشريعة الإسلامية، بحسب أن ساحة التشريع هي الساحة التي تتحسم فيها كافة المعارك والصراعات مهما تعددت مناحيها وتفاقت مظاهرها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، ويكون فيها التعبير الحقيقي عن نوعية الانتماء الحضاري، وبالتالي إلى أي مدى يعد عزل الشريعة عن الواقع الإسلامي نوع من الارتقاء الحضاري أو هو في القليل الأقل مساهمة فعالة في حسم الصراع لصالح المدنية الغربية الحديثة وبالتالي التعجيل بالهزيمة الحضارية للأمة الإسلامية.



المبحث الأول

تباين الشرق والغرب وخطورة تطبيق الشرائع الأجنبية

أن الوقوف على الأسس والسمات التي تميز الحضارة الغربية تبيّن إلى أي مدى يقف الغرب الحديث على التقيض من حضارة الشرق الإسلامي، وبالتالي مدى خطورة تطبيق الشرائع الغربية على المجتمعات الإسلامية. وفي هذا السياق يقول:

رد يارد كيب لنج Rudyard Kipling "i":

" East is East and west is west, and never the twain shall meet " (١)

" الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب ولن يلتقيان أبداً ".

حضارة الشرق حضارة روحية في المقام الأول، والغرب حضارة مادية قبل كل شيء، وهنا يجدر بنا أن نسارع إلى تسجيل حقيقة هامة لمن

(١) Rene Guenon, "Orient et occident" Guy Tredaniel, ed. de la Maisnie, Paris 1987, P. 7.

رينيه جينوهو العلامة الفرنسي المسلم العارف بالله الشيخ عبد الواحد يحى الذي أسلم عام ١٩١٢ متأثراً بالشيخ عبد الرحمن عليش الكبير شيخ المالكية بمصر في ذلك الوقت، وقد عاش الشيخ عبد الواحد يحى بمصر منذ ١٩٣٠ وتزوج بها وأنجب فيها حتى انتقل إلى حواريه عام ١٩٥١، وقد أثر في كثير من كبار الكتاب والفلاسفة الغربيين من معاصريه، منهم الفيلسوف المشهور اندريه جيد الذي اعترف عام ١٩٤٣ بأن جينوهو كان جديراً بتغيير حياته كلها لو أنه قد عرفه من قبل، وقد أحدث إسلام جينوهو انقلاباً كبيراً في الأوساط الغربية وأسلم على يديه خلق كثير خاصة بفرنسا ومن كبار مفكرها. وقد عرفه وارتبط به كثيراً الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر رحمه الله وكتب عنه وترجم له في العديد من مصنفاته، وكانت الأطروحة الأساسية في أعمال الشيخ عبد الواحد يحى كلها تدور حول محور أساسي ألا وهو إعادة بناء الحضارة العالمية على أساس الإسلام.

للدكتور / محمد مهنا

يعتقدون في الشرق أنهم قد انهزموا تماما وتم إحكام السيطرة عليهم نهائياً، أنهم يملكون شيئاً ذاتياً يستحيل على الهزيمة، ولا تجوز عليه السيطرة بحال. تلك هي القوة الروحية التي تستعصى على قوانين المادة، بل هي التي تتحكم في المادة وتسيطر عليها وتضع لها قوانينها.

وبالتالي لا توجد حضارة متفوقة تماماً وعلى كافة المستويات. فإذا كان من المقبول القول بأن الأشياء المتعلقة بالجانب الفكري أو الروحي تسمو على تلك المتعلقة بالجانب المادي، فلا شك أن الحضارة الأدنى فكرياً وروحياً تظل في مجملها أدنى من الحضارات التي تفوقها روحياً وفكرياً مهما كان تفوقها المادي، ومهما أظهرت المعطيات والعوامل الخارجية غير ذلك^(١). ولكن أكثر الناس في الشرق الإسلامي لا يعلمون، والشعور بالهزيمة الحضارية هو الشعور الغالب والمسيطر عليهم، ذلك الشعور قد أسلم كثيراً من الشعوب الإسلامية إلى حالة من غيبة الوعي بحقيقة تراثها والتشبث بالحضارة الغربية بطريقة عشوائية تعبر عن التيه والحيرة، حتى لدى من يعتقدون أنهم يتمسكون بالعودة إلى التراث الإسلامي الصحيح، الأمر الذي يظهر إلى أي مدى وصلت إليه الأزمة الفكرية في العالم الإسلامي. أما عند الغرب فقد بلغ بأهله الاغترار إلى حد بعيد. فالنمط الوحيد للإنسانية عندهم هو الإنسان الأوروبي، ومنهج العلوم المعترف به عندهم فقط هو المنهج التجريبي، والتقدم المشروع لديهم هو التقدم المادي، والمعارف العليا بالنسبة لهم هي المعرفة التكنولوجية، باختصار أن النمط الوحيد للحضارات عندهم فقط هو نمط الحضارة الغربية.

ولذلك فالحضارة الغربية تقف في غالب الأحيان في موقف تضاد من

(١) رينيه جينو: المرجع السابق، ص ٩.

الحضارة الإسلامية وقلما يحدث لقاء بين الحضارتين في الجوهر والقيم الأخلاقية، فضلا عن النظرة إلى الكون والحياة والإنسان، ناهيك عن موقف الحضارتين من الدين، إذ هو موقف جد خطير، فبينما تعتبر الحضارة الإسلامية الدين هو منهج الحياة وحافظ الحضارة، تقف الحضارة الغربية من الدين موقف العداء وتعزو إليه جميع أسباب التخلف أو التراجع الحضاري^(١). ولذلك فليس بعجب فقد يستعجب الكثيرون عندما نقرر أن عصر النهضة “La Renaissance” في أوربا علي خلاف ما يعتقد الكثيرون هو في الحقيقة بداية الانحطاط الفعلي للحضارة الأوروبية، فالنهضة والإصلاح ما هما إلا نتائج أو ردود فعل لم يكن ليتحققا إلا بتأثير ما سبقهما من انحطاط، ولا يمثلان في الحقيقة تياران للإصلاح بقدر ما يمثلان بداية للسقوط إلى مدى أعمق، حيث تحققت بها القطيعة النهائية مع روح التراث النقلي الراسخ سواء في ميدان العلوم أو في ميدان الدين. فمن ناحية حلت الفلسفة العقلية محل الدين، ومن ناحية أخرى حلت المعارف الدنيوية “profanes” والعلوم التجريبية “Experimentalistes” محل المعارف العلوية والعلوم النقليّة الراسخة. وكان معنى ذلك إنكار الفكر الأسمى الحقيقي، وحصر المعرفة في أدنى مستويات المحسوس، والبحث التجريبي والتحليلي لوقائع لا يجمع بينها مبدأ أو يربطها رابط، والتشتت في كثرة لا تنتهي من التفاصيل التافهة وتراكم الافتراضات المتناقضة، وتراحم التصورات الجزئية التي لا تؤدي إلى شيء سوى هذه التطبيقات العملية التي تشكل التفوق الفعلي الوحيد للحضارة المدنية الحديثة، وهو تفوق لا تحسد عليه، فلم يفعل إلا أن قضى على الاهتمام

(١) التراجع الحضاري للدكتور علي عبد الحليم محمود، دار الوفاء للنشر، المنصورة، ١٩٩٤، ص ٢٧.

للدكتور / محمد مهنا

بما سواه، معطيا الحضارة بعداً مادياً خطيراً جعل منها مسخاً حقيقياً^(١). إذ أن عالم الطبيعة أو المادة وعلومها ليست إلا نتائج وتطبيقات في شتى ميدان الواقع بوصفها امتداداً أو ظللاً للمعارف الحقيقية، فعالم الشهادة يدور في فلك عالم الغيب ومحكوم به أو أن عالم الطبيعة "physique" يدور في فلك ما وراء الطبيعة "Metphysique" ومحكوم به، أو أن عالم المادة يدور في فلك عالم الروح ومحكوم به، أو أن علوم الدنيا تعمل طبقاً لقوانين علوم الدين ومحكومة بها، ولا يعني هذا الارتباط الجمود وعدم التطور بل استمرار إعادة الصياغة والتكيف بصفة لا تتقطع طبقاً لمقتضيات الواقع ولكن بما لا يمس ذلك جوهر التراث وفي إطار المبادئ الكلية والحقائق الثابتة.

حضارة الغرب لا تعترف بمبدأ أعلى من المادة أو المحسوس أو الفاني، بل إن بنيانها لم يرتفع إلا على أساس إنكار المبادئ العليا والحقائق الثابتة، ولذلك فلا غرو أن يوجز المذهب الإنساني humanisme الذي شاع في عصر النهضة، برنامج الحضارة الأوروبية الحديثة بتمامه، ألا وهو حصر كل شيء في أبعاد إنسانية بحثه والإعراض عن أي مبدأ أسمى من عقل الإنسان، أو قيمة غير نابعة من ذات الإنسان مجرداً عن كل بعد روحي أو اعتقاد رباني فهو الأخلاق إلى الأرض ليصبح الإنسان بعقله المحدود مصدراً للقيم والمبادئ والشرائع والقوانين.

وهذه النزعة الإنسانية ليست في الواقع إلا صورة أولى لما ظهر فيما بعد تحت مسمى العلمانية "laicisme" أي الرغبة بالنزول بكل شيء إلى مستوى الإنسان الذي اعتبر غاية في ذاته مما أدى إلى الانحدار به من درك

(١) رينيه جينو: أزمة العالم المعاصر، ترجمة سامي عبد الحميد، النهار للطبع والنشر، ١٩٩٦، ص ٥٩

إلى درك للوصول في النهاية إلى أدنى ما هو خسيس فيه ليتركز الاهتمام في إرضاء نزعات الجانب المادي في طبيعته وهو سعي لا طائل من ورائه لأنه يخلق دائماً رغبات لم يكن لها وجود من قبل لا يستطيع إشباعها.

وذلك أيضاً هو عين ما ظهر بعد ذلك تحت مسمى المذهب الفردي I'individualisme، تلك النزعة التي تعد السبب الحاسم وراء انحطاط الغرب الحالي، لأنها بمثابة المحرك الدافع لتطوير الإمكانيات الإنسانية دون سواها، وهي إمكانيات لا يتطلب تقدمها تدخل أي عنصر فوق المستوى الفردي (الإنساني)، بل لا يمكن أن تتطلق إلى أقصى المدى في تطورها إلا في ظل غياب مثل هذا العنصر لأنها في أقصى الطرف المقابل لأي روحانية أو أي فكر حقيقي أسمى^(١).

لذلك فالحضارة الغربية بكامل بنيانها تعتبر قائمة على أساس عنصر سلبي بحت ألا وهو غياب المبدأ، وهو ما يضيف على هذه الحضارة طابع الشذوذ ويجعل منها مسخاً حقيقياً.

فحضارة مثل هذه، معادية لروح العقيدة والتراث لا يمكن أن يتوافر لديها أي وسيلة للفهم مع سواها من الحضارات. بل أن الغرب يهدد اليوم باكتساح كل شيء واستدراج الإنسانية كلها إلى دوامة نشاطه الذي ينطلق على غير هدى والذي يجرف الإنسانية وراءه إلى كارثة محققة ربما تكون النهائية، ويبقى تطبيق الشرائع الغربية هو الوسيلة الأكثر خطورة لنقل تلك الفوضى الحديثة التي نشأت في الغرب إلى العالم كله، وعلى وجه الخصوص إلى الشرق الإسلامي. ولذلك لم يعد الغزو الغربي قاصراً كما كان في

(١) رينيه جينو: أزمة العالم المعاصر، المرجع السابق، ص ١٠٩ وما بعدها.

للدكتور / محمد مهنا

الماضي على السيطرة الغاشمة على المستويين السياسي والاقتصادي، إنما امتد الآن ليشمل الجانب الروحي والفكري. فكم من الشرقيين قد استسلموا اليوم للنزعة الغربية تماماً وأصبحوا غربيين "occidentalises" ربما أكثر من الغربيين أنفسهم وتخلوا عن تراثهم لينساقوا وراء زيف العصر الحديث. وكم هي العناصر التي أفسدها التعليم في الجامعات الأوروبية والأمريكية أصبحت عامل بلبلة واضطراب في البلاد التي تعيش فيها. وهؤلاء وحدهم هم الذين يحاولون الظهور في الخارج ويتحدثون ويكتبون ويتحركون في كل سبيل.

ولا شك أن الغزو الاقتصادي والسياسي والعسكري قد مهد لغزو العقول وقتل الروحانية، وإنه لم يكن لينجح في خطته دون سلوك هذا السبيل، لأن التفوق الوحيد في حضارته يكمن في هذا الجانب المادي، وكل أساليب الموارد التي تتسم بالنفاق، وكل الحجج (الأخلاقية) وكل العبارات والشعارات ذات النزعة الإنسانية الرنانة ليست إلا أساليب للدعاية والخداع تستخدم في الوقت المناسب للوصول إلى هدفها التخريبي. تلك هي الحقيقة التي لا يماري فيها إلا أناس سذج أو لهم مصلحة حقيقية في هذا العمل الشيطاني حقا بأدق معنى الكلمة^(١).

مما تقدم يبدو خطورة تطبيق الشرائع الغربية في نقل هذا الواقع الشاذ إلى المجتمعات الإسلامية محدثاً تصدعاً، حضارياً إن لم يتم تداركه في الوقت المناسب فسيؤدي حتماً إلى تصدع البنيان بكامله، ولن يكف الطرف الآخر عن محاولاته، فالأمر إنما هو صراع حضاري في المقام الأول كما سيتضح في المبحث التالي.

(١) رينيه جينو: أزمة العالم المعاصر، المرجع السابق، ص ١٦١.

المبحث الثاني

الصراع الحضاري وعزل الشريعة الإسلامية عن واقع المجتمعات الإسلامية

لا تسمح لنا حدود البحث الذي نحن بصدد بالوقوف طويلاً أمام موضوع الصراع الحضاري إلا بالقدر الذي يتحقق فيه النظر بحتمية هذا الصراع كطبيعة بشرية وواقع تاريخي، وأن محوره الأساسي مهما تعددت مظاهره، وتفاوتت مستوياته يكمن في الاختلاف الثقافي والديني بين الحضارات المتصارعة، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾^(١)، فهذا الاختلاف هو أساس التعارض في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ولذلك كانت أهمية الشرائع وخطورتها كأداة لتقنين هذه الأنظمة وإنزالها للواقع المعاش .

وهو الأمر الذي حدا بالدول الغربية، إبان فترات الاستعمار إلى عزل الشريعة الإسلامية عن الواقع الاجتماعي تدريجياً، واستبدالها بالقوانين الوضعية المستوردة، حسماً للصراع لصالحه وتعجيلاً بالهزيمة الحضارية للأمة الإسلامية.

وليست نظرية هانتجتون عالم السياسة الأمريكي هي أول الأطروحات في هذا الشأن ولن تكون آخرها، إنما هي صياغات فقط تخدم أغراض

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢٥١ .

ومصالح الأمم والدول التي تنتمي إليها^(١).

وتتلخص أطروحة هانتجتون في أن التعارض الفكري والثقافي هو أساس الانقسامات الكبرى في السنوات المقبلة، وأن الصدام بين الحضارات سوف يسيطر على السياسة الدولية في الحقبة المقبلة، وأن الخطوط الفاصلة بين الحضارات سوف تكون هي خطوط المعارك في المستقبل، فيما يعني أن النزاع بين الحضارات سوف يكون بمثابة المرحلة الأخيرة في تاريخ الصراع العالمي.

ويؤسس هانتجتون نظريته بالإستناد إلى المبررات الآتية:

أولاً: إن الحضارات تتمايز فيما بينها تميزاً حاداً وواضحاً، وأن خطوط التمايز تنحصر بصفة أساسية في الدين والثقافة واللغة والتقاليد والتاريخ، وأن هذه الفروق تعد أهم وأكبر بكثير من الاختلافات في الإيديولوجيات والنظم السياسية، وقد أدت إلى توليد أطول النزاعات وأكثرها عنفاً.

(١) فمن الثابت أن معظم النظرات التي تبلورت لتفسير التحولات الجارية في النظام الدولي كانت ترمي إلى تلبية احتياجات سياسية لبعض الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك لم يكن غريباً أن النظريتين الأكثر بروزاً في هذا الشأن كانتا ذات توجه سياسي، حيث صيغت إما من قبل مسئولين تنفيذيين مثل فوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ والذي أعدها حينما كان يعمل في مجال التخطيط السياسي لوزارة الخارجية الأمريكية، أو صيغت لتلبية مصالح واهتمامات الجهات السياسية، مثل نظرية هانتجتون التي قدمت في الأصل في صوره مشروع بحثي لحساب وزارة الخارجية الأمريكية. راجع في هذا الشأن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، دراسات استراتيجية، د. ميلاد حنا وأحمد إبراهيم محمود. السنة الخامسة ١٩٩٥، ص ٤، ص ١٩.

ثانياً: إن التفاعلات بين أبناء الحضارات المختلفة تزداد باستمرار، مما يؤدي إلى زيادة وعي الحضارات بنفسها وإدراكها لعوامل الوحدة بين أصحاب الحضارة الواحدة، وعوامل التمايز مع الحضارات الأخرى.

ثالثاً: إن عمليات التحديث الاقتصادي والتغير الاجتماعي التي تجتاح عالم اليوم (فيما أطلق عليه مؤرخا العولمة) والتي تنتزع الشعوب من جذورها التاريخية وهويتها الحضارية انتزاعاً، وتضعف دور الدولة كمصدر لهذه الهوية، تؤدي في النهاية إلى تصاعد دور الدين لملء هذه الفجوة في صورة حركات توصف بالأصولية، وذلك في كافة الأديان، مما يعني أن الدين بات هو العامل الأكثر أهمية في توفير الإحساس بالهوية والالتزام، بما يتجاوز الحدود الوطنية، ويوحد الحضارات.

رابعاً: إن الوعي بالحضارة ينمو تدريجياً نتيجة للدور المزدوج للغرب الذي أصبح في أوج قوته وسطوته مما يدفع المجتمعات الأخرى لتلقائياً للبحث عن جذورها وأصولها الحضارية خاصة وأن بعضها لا يفتقر إلى الإرادة والإمكانات اللازمة لذلك، بل أن هناك فوق ذلك كله ما يشبه الردة في الأوساط النخبوية في هذه المجتمعات، تلك الأوساط التي أصبحت على عكس الماضي تميل إلى نزع الطابع الغربي والتخلي عن الثقافات والأساليب والعادات الغربية التي أصبحت أكثر شعبية في أوساط العامة التي كانت في الماضي أكثر تشبهاً بالثقافة الأصلية للبلاد.

للدكتور / محمد مهنا

خامساً: إن الخصائص والتميزات الفكرية والثقافية أقل قابلية للتبديل، ومن ثم أقل قابلية للحلول الوسط والتسويات من الخصائص والفروق السياسية والاقتصادية، حيث يفصل الدين بين الأفراد بصورة أكثر حدة من أي فروق أخرى.

أخيراً : في ظل ازدياد النزعة الاقتصادية في العالم، تلعب الثقافة والفكر دوراً هاماً في التكامل الاقتصادي والتوسع السريع في العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات الانتماء الحضاري المشترك، في ذات الوقت الذي تعرقل فيه التكامل بين الدول ذات الاختلاف الثقافي، ومن هنا بدأت تسترايد مؤخراً التكتلات الاقتصادية على الصعيد العالمي كما هو الشأن حالياً في آسيا وأوروبا وأمريكا بما يعني أن محور هذه التكتلات هو في الأساس ديني وثقافي.

ويرى هانتجتون أن أساس الخلافات حول القضايا السياسية كقضايا حقوق الإنسان والهجرة والبيئة والاقتصاد والتجارة يكمن في الاختلاف الثقافي والديني بين الحضارات، المتصارعة. فالغرب يضغط من ناحية في اتجاه مفاهيم معينة لهذه القضايا من أجل تدعيم قيمه المتعلقة بالديمقراطية والليبرالية كقيم عالمية يجب أن تسود كافة الحضارات ودعم مصالحه الاقتصادية والحفاظ على هيمنته العسكرية. ومن ناحية أخرى تنشأ ردود فعل مضادة لدى الحضارات الأخرى للدفاع عن قيمها ووجودها والتنافس من أجل ترويج قيمها الخاصة الدينية والسياسية والاقتصادية^(١).

وفي هذا الإطار يرى هانتجتون أن الصراع بين الإسلام والغرب

(١) كراسات استراتيجية، المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢٢.

بصفة خاصة يمكن أن يصبح أكثر خطورة في المستقبل ويبدوا ذلك واضحاً في مشاهد تنامي المشاعر المعادية للغرب، وتصاعد التيارات والجماعات الأصولية الإسلامية في البلدان الإسلامية، وزيادة حدة التفاعلات بين المهاجرين العرب والموالين الأصليين في الدول الأوروبية (١).

وآيا كان الأمر في نظرية هانتجتون، فالذي لا شك فيه أن عزل الشريعة الإسلامية عن واقع المجتمعات الإسلامية كان ولا زال هدفاً أساسياً للغرب في صراعه من أجل احتواء الشرق الإسلامي والسيطرة عليه.

فعندما احتل الفرنسيون مصر بقيادة نابليون بونابرت في أواخر القرن الثامن عشر، أنشأ المجمع العلمي الفرنسي، الذي تضمن جدول أعماله في أول جلسة له عقدت في ٢٣ أغسطس عام ١٧٩٨ البحث " في حالة التشريع والإصلاحات المطلوبة " ثم عقد جلسة للديوان العام، وكان مؤلفاً من العلماء، للنظر في النظام القضائي المدني والجنائي، وطلب بونابرت إلى الديوان أحداث تغيير في التشريع المطبق أي الشريعة الإسلامية، لكن أعضاء الديوان رفضوا الاستجابة لتلك الرغبة، وفشلت المحاولة (٢).

وكان أول ما عمد إليه الإنجليز إبان احتلالهم لمصر عام ١٨٨٢ إيقاف العمل بالشريعة الإسلامية لينهار البناء التشريعي الإسلامي كله واستبداله بقوانين المحاكم المختلطة المستقاة من القوانين الوضعية الفرنسية (٣). وفي كلمته أمام مجلس العموم البريطاني حمل غلادستون رئيس وزراء بريطانيا المصحف قائلاً " ما دام هذا الكتاب باقياً في الأرض فلا أمل لنا في

(١) كراسات استراتيجية، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) فهمي هويدي: الدين المنقوص، دار الشروق، ١٩٩٤، ص ٥٧.

(٣) فهمي هويدي: المرجع السابق، ص ٥٨ كذلك مناع الفطان: معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبه ١٩٩١، ص ١٣، ص ١٤.

للدكتور / محمد مهنا

إخضاع المسلمين، بل نحن على خطر في أوطاننا " ولا شك أنه لم يقصد بذلك المصحف المكتوب في السطور، أو المحفوظ في الصدور، إنما المطبق في حياة المسلمين، أي أن القرآن كشرعية ومنهج للحياة ^(١).

وعندما تفشى الضعف في الخلافة العثمانية، كان أول ما سعى إليه الغرب ممارسة الضغوط بشتى الوسائل لاختراق النظام التشريعي السائد، وكان نتيجة ذلك أن أُسْتُحدث قانون الجزاء العثماني سنة ١٨٤٠، وهو ترجمة لقانون العقوبات الفرنسي في ذلك الوقت مع تعديلات طفيفة، وقد سرى هذا القانون على عامة البلاد الإسلامية الأخرى، وفي عهد الخديوي إسماعيل، الذي أغرق مصر بالديون وأذلها أمام الدائنين، ترجم القانون المدني الفرنسي الأول " قانون نابليون " وطبقة على مصر ^(٢).

ولم تغفل من قبضة الغرب سوى بعض الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية ولم يكف عن محاولاته بشأنها رغم ذلك، خاصة في السنوات الأخيرة تحت ضغوط شعارات وإيحاءات الحضارة الغربية من مثل حقوق الإنسان، أو مبادئ الحرية وما إلى ذلك، وكان أبرز هذه المحاولات وثيقة المؤتمر العالمي للسكان بالقاهرة، والذي عقد برعاية الأمم المتحدة عام ١٩٩٤.

ومن أخطر ما حرصت عليه وثيقة المؤتمر تقديم الثقافة والمعلومات الجنسية للمراهقين والمراهقات وإياحة الممارسات الجنسية لهذه الفئة في هذا السن من خلال حقهم في سرية هذه الأمور وعدم انتهاكها من قبل الأسرة .

وجاءت الفقرة (٧ - ٤٣ ص ٥٣) واضحة نصا " يجب أن تزيل البلدان العوائق القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تعترض " سبيل توفير

(١) مناع القطان: المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) مناع القطان: المرجع السابق، ص ١٤.

المعلومات والرعاية الصحية والجنسية والتناسلية للمراهقين، كما يجب أن تضمن أن لا تُحد مواقف مقدمي الرعاية الصحية من حصول المراهقين على الخدمات والمعلومات التي يحتاجونها، وفي إنجازها ذلك لابد للخدمات المقدمة إلى المراهقين أن تضمن حقوقهم في الخصوصية والسرية والموافقة الواعية والاحترام " ومعنى هذا أنه يحق لمقدمي الرعاية الصحية التدخل في الأسرة وعزل الأبناء عن الآباء، واتخاذ قرارات خطيرة بمعزل عن الأسرة وتوجيهها.

كما شجعت الوثيقة على الممارسات التي تقع خارج نطاق العلاقات الشرعية بين الرجل والمرأة حيث فصلت الوثيقة بين الزواج والجنس والإنجاب، واعتبرتها موضوعات متباينة غير مرتبطة بعضها ببعض، وأقرت كافة أنماط الأسرة بمفهومها الغربي الحديث، دون التزام بالنواحي الشرعية والقانونية وأعطت الجميع حقوقاً متساوية، بل وطالبت باتخاذ الإجراءات الكفيلة بجعل ذلك قانونياً كما جاء في الفقرة (٥ - ٢ ص ٢٩) : الأهداف (أ) وضع سياسات وقوانين تقدم دعماً للأسرة وتسهم في استقرارها، وتأخذ في الاعتبار تعددية أشكالها.

وفي صفحة (٣٠ فقرة ٥ - ٥) دعت إلى القضاء على التمييز في السياسات والممارسات المتعلقة بالزواج وأشكال الاقتران الأخرى .

وفي صفحة (٦٤ فقرة ٨ - ٣١) دعت الوثيقة إلى التدريب على الترويج للسلوك الجنسي المأمون والمسئول، بما في ذلك العفة الطوعية واستخدام الواقي الذكري (الرفال)، وبهذا نادى الوثيقة بحرية ممارسة الجنس للجميع بدون أي التزام قانوني أو شرعي أو أخلاقي، ما دامت تلك الممارسات آمنة صحياً بل وجعلت كذلك أهدافاً وإجراءات لتعزيزه، حيث

طالبت بتجديد الأجهزة التشريعية والتنفيذية والإعلامية والثقافية والتربوية لتبنيه ونشره .

ودعت الوثيقة إلى إلغاء القوانين التي لا تحد من ممارسة الأفراد لنشاطهم الجنسي بحرية واختيار، بل وطالبت بمساعدة الحاملات من السفاح، واعتبار ممارسة الجنس والإنجاب حرية شخصية، وليست مسئولية اجتماعية. كذلك نصت الوثيقة على تقديم الوسائل المأمونة لمنع الحمل، ونشر استخدامها، وتوفيرها، وتقديم المعلومات الخاصة باستخدامها كما ورد في صفحة (٤٣ - ٧ - ٨): يجب على هذه البلدان أن تقوم بنفسها بإعطاء أولوية أكبر لخدمات " الصحة التناسلية والجنسية " بما في ذلك توفير مجموعة شاملة من وسائل منع الحمل، كما ورد تأكيد ذلك في (ص ٥٠ - ٧ - ٣١).

ومن هنا تكون الصورة الحقيقية لهذه التوصيات بإباحة العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، مع تأمين هذه العلاقات بإعطائها حق السرية وعدم انتهاكها، وكذلك بالوسائل المانعة للحمل حتى تكون مأمونة العواقب، وفي حالة حدوث الحمل غير المرغوب فيه فيعالج بـ "الإجهاض " المأمون وكذلك الحيلولة دون حدوث الزواج المبكر، وهذا يعني تنفير الشباب عن الزواج بما يكتنفه من مسئوليات، وخاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى انحلال المجتمع، واختلال العلاقات الاجتماعية والأسرية، وشيوع الفوضى الجنسية .

كما يلاحظ على الوثيقة أنها لم تذكر أو تراعى فيما تضمنته من مشروع لتوصيات المؤتمر أي اعتبار للجوانب الدينية والأخلاقية والتراثية أو للأعراف والتقاليد السائدة في معظم دول العالم باختلاف دياناته رغم حساسية

وخطورة الموضوع الأمر الذي يبين إلى أي مدى ذهب الغرب في صراعه الحضاري من أجل السيطرة على الشرق، وذلك على المستوى التشريعي الذي يُعد كما سبق أن نوهنا الساحة الحقيقية التي تتحسم فيها كافة المعارك والصراعات أياً كانت مقاصدها ودرجاتها^(١).

إن التخلي عن الشريعة الإسلامية والخروج عن المنهج الرباني، هو من أهم الأسباب التي أدت إلى التراجع الحضاري الذي أصبح عليه المسلمون اليوم، وهو تراجع يزري بالمسلمين ويسمهم بالغفلة والقصور والتقصير، ويجعلهم في أذيال الأمم تابعين أذلاء، يستدينون ليأكلوا، ويتعاملون مع هذه القروض بالربا، فيخسرون من دينهم ودنياهم على السواء ما يبقئهم في دائرة التخلف أزماناً وأزماناً.

إن هذه حقيقة اعترف بها غير المسلمين، فقد سجلها "جوستان لوبون" قائلاً: "إن العرب لم يقدروا على فتح العالم إلا حينما خضعوا للشريعة الجديدة التي جاء بها محمد - صلى الله عليه وسلم - وجمعوا كلمتهم المتفرقة تحت لوائها، وهي التي كان يمكنها وحدها أن تجمع القوى المبعثرة في جزيرة العرب"^(٢).



(١) أنظر: بيان رابطة العالم الإسلامي، الذي صدر تعليقاً على الوثيقة ووزعته الأمانة العامة، راجع

أيضاً الإسلام وحضارة الغد للدكتور / يوسف القرضاوي، ص ٤٠ وما بعدها.

(٢) التراجع الحضاري للدكتور / علي عبد الحليم محمود، المرجع السابق ص ٢١٦.

الفصل الثاني

تداعيات الأزمة و حقيقة التحدي

كان من الطبيعي أن يؤدي تطبيق الشرائع الأجنبية إلى تغير واقع المجتمعات الإسلامية تغيراً جذرياً أصابها بالانفصام الحضاري وجعل منها مسخاً مشوهاً، في نفس الوقت الذي أدى فيه عزل الشريعة عن هذا الواقع إلى تغريبها، وتخلف أحكام الفقه عن متابعته ومحاولة إصلاحه أو تعديل مساره والحد من انحرافه، فتباعدت الفجوة بينهما وغدت حلول الفقه الإسلامي في أغلبها حبيسة الدراسات النظرية في حدود تراث الأقدمين، جامدة أمام هذا الواقع، متناقضة معه في أكثر الأحيان، الأمر الذي حدا ببعض المغترين بالحضارة الغربية بإدعاء جمود الفقه الإسلامي وعدم قدرته على تقديم حلول جذرية لمشكلات العصر، ثم الإدعاء انطلاقاً من ذلك بعدم صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان، أو أنها عقبة في التعامل مع غير المسلمين، أو أنها لا تتضمن الأنظمة السياسية والاقتصادية، إلى غير ذلك من الافتراءات التي أدت بدورها إلى ردود فعل غير محسوبة من قبل البعض، بدافع الغيرة أحياناً، أو تحت وطأة الهزيمة الحضارية أحياناً أخرى، كالمناداه بالتخلي عن المذاهب الفقهية الموروثة، دون إدراك خطورة ذلك، أو فتح باب الاجتهاد دون تحديد حتى مفهوم الاجتهاد أو المقصود به، وما هي ضوابطه وحدوده وشروطه، أو تجديد الفقه الإسلامي دون بيان المقصود بذلك التجديد وإلى أي مدى وعلى أي أساس وفي حدود أي معايير أو التفرقة المتعددة بين بين الفقه والشريعة بهدف تغير الثوابت بأسم المتغيرات، إلى غير ذلك من المفاهيم التي تظهر كل يوم كردود فعل للواقع الذي قدمنا.

وبين ادعاءات المغترين ومحاولات المهزومين تبذوا التحديات الحقيقية التي تواجه الفقه الإسلامي والتي نعرض لها على مدى المباحث التالية :

المبحث الأول

دعوى تجديد الفقه الإسلامي

كان أكثر ردود الفعل غير المحسوبة من قبل البعض هي دعاوى تجديد الفقه الإسلامي، والتي تمثل أحد تحديات الفقه الإسلامي المعاصرة. ولا يعني ذلك إنكار التجديد مطلقاً، أو اتخاذ موقف العداء والجمود منه، بل الالتزام بضوابط ومعايير التجديد، باستمرار إعادة الصياغة والتكيف بصفة لا تنقطع طبقاً لمقتضيات الواقع، ولكن بما لا يمس جوهر التراث، وفي إطار المبادئ الكلية الثابتة.

فالتجديد من حيث المبدأ لا خلاف عليه، وقد حسم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود في سننه، والحاكم في مستدركه، والبيهقي في معرفة السنن والآثار " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها " (١).

(١) لا نعي هنا بالتجديد الذي ورد في الحديث جانب الاجتهاد بمعناه الاصطلاحي الدقيق، فهو لون من ألوان التجديد، إنما يشمل التجديد الجوانب العلمية، والفكرية والفقهية والروحية والعملية والحركية وكافة جوانب الحياة، فالدين هو الحياة، والحياة هي الدين، أما عن المحدود فقد ذهب شراح الحديث السالف الإشارة إليه أنه فرد واحد، يهبه الله من الفضائل العلمية والخلقية والعملية ما يجدد شباب الدين، ويعيد إليه الحيوية والقوة، وذلك على رأس كل قرن هجري، فاتفقوا واختلفوا، اتفقوا على أن يجدد المائة الأولى الخليفة عمر بن عبد العزيز، والثانية الإمام الشافعي بن إدريس، والخامسة أبو حامد الغزالي والسادسة ابن دقيق العيد، واختلفوا فيما عدا ذلك اختلافاً كثيراً. وذهب آخرون إلى أن المحدود ليس بالضرورة فرد بل يمكن أن يكون جماعة منهم العلماء والساسة والقادة والمربون وقد يعملون كرابطة وقد يعمل كل في مجال، وقد يكونون في بلد أو في بلاد متفرقة. راجع في هذا المعنى الشيخ يوسف القرضاوي " حول قضايا الإسلام والعصر " مكتبة وهبه، ١٩٩٢، ص ٨٦.

وإنما التجديد الذي يمثل تحدياً للفقه الإسلامي المعاصر هو ذلك التجديد الذي يهدف إلى نسف أسس الفقه الإسلامي ومبرر وجوده، وسر بقاءه ويمحو هوية المجتمع الإسلامي ويطمس الحضارة الإسلامية. هذا التيار يتمثل أساساً في الأعراض عن النقل والاستناد إلى العقل، مهما كان الانحراف الذي شابه هذا العقل، سواء كان هذا الأعراض صراحة وبصورة موجهة أو ضمناً بلىً اعناق النصوص ومحاولة تفسيرها بالهوى. فهذا هو التغريب لا التجديد، وهؤلاء هم المبددون لا المجددون. إذ التجديد لا يعني سوى العودة إلى أصل الشيء عند بدايته وظهوره لأول مره، وترميم ما أصابه من خلل على مر العصور ليعود قوياً كما كان منذ بدءاً، وذلك بإظهار طابعه الأصلي وخصائصه المميزة، قال الإمام الكوثري في شرح الحديث السابق أن التجديد يعني إعادة الجده والقوة إلى الشيء الذي كاد أن يبليه الزمن، فيكون المعنى تقوية التمسك بأحكام الدين بعد حصول نوع من الوهن في التمسك بها لاستبدال أحكام بأحكام^(١)، فتجديد الدين لا يكون إلا بالدين والدين، لا بالدنيا ولا للدنيا، ولا يكون إلا من داخل الدين وبمفاهيم الدين لا من خارج الدين وبمفاهيم مستوردة وأفكار دخيلة، "فالكعبة كما قال محمد إقبال لا تجدد بجلب حجارة لها من أوربا^(٢)".

تحكيم العقل دون النص باسم المصلحة:

ومن نماذج دعاوى التجديد وأساليبه الزائفة محاولات تغيير الشرع بمقتضى أهوائهم كإدعاد بعضهم أن مبنى التشريع في المعاملات ونحوها

(١) العلامة الكوثري: المرجع السابق، ص ١١١.

(٢) في هذا المعنى الشيخ يوسف القرضاوي "حول قضايا الإسلام والعصر"، المرجع السابق، ص ٨٤ وما بعدها.

المصلحة. فإذا خالف النص المصلحة، يترك النص ويؤخذ بالمصلحة.

وليس ذلك إلا محاولة لتحليل ما حرمه الشرع باسم المصلحة. وهذا بدهي: إذ أن مدار المصلحة التي ينبني عليها الحكم الشرعي هي المصلحة الشرعية، والمصلحة الشرعية ليس لها طريق غير الوحي، حتى عند المعتزلة الذين يميلون إلى تحكيم العقل كما نسب إليهم. أما المصلحة الدنيوية على اختلاف تقدير المقدرين فلا اعتبار لها في نظر المسلم عند مخالفتها للنص الشرعي، فكثيراً ما كانت المفسدة في نظر العقل المجرد مصلحة، وفلسفة العقل المجرد عند "كانت" *La raison pure de Kant* أنتقدت عند أصحابها، وهم ليس عندهم شريعة ولا يعلمون شيئاً عن العقل الشرعي، فكيف بأهل الشريعة أن يدعوا هذا، أما المصلحة المرسله وسائر المصالح المعروفة عند الأصوليين والمذكورة في كتب أصول الفقه فيما لا نص فيه، باتفاق بين علماء المسلمين فلا يتصور الأخذ بها عند مخالفتها للشرع^(١).

قال العلامة الكوثري أن أول من فتح باب هذا الشر هو النجم الطوفي الحنبلي في شرحه حديث لا ضرر ولا ضرار إذ قال "أن رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض". وهذه كلمة لم ينطق بها أحد من المسلمين قبله ولم يتابعه بعده إلا من هو اسقط منه، والقول بأن "إجراء ذلك في المعاملات دون العبادات باعتبار أن العبادات حق للشارع، والمعاملات إنما وضعت أحكامها لمصالح العباد وكانت هي المعتبرة" فرق بدون فارق، لأن الله أن يأمر بما شاء فيما شاء من غير فارق بين أن يكون

(١) مقالات الكوثري للشيخ محمد زاهي الكوثري المتوفي ١٣٧١هـ. مطبعة الأنوار، ص ٩٤، راجع

أيضاً منالي القطان، المرجع السابق، ص ٧٩ وما بعدها.

أمره في العبادات أو المعاملات، وهو الذي أباح أنواعا من البيوع وحرم أنواعا منها إلى غير ذلك من أبواب الفقه^(١).

زيادة على ذلك فكيف يتسنى لأحد أن ينطق لسانه بأن المصلحة قد تعارض حجج الله من الكتاب والسنة والإجماع؟ وكأن الله عز وجل لا يعلم مصالح عباده أو أنهم أدرى بمصالحهم منه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢).

أن هذا القول ليس له نصيب من العلم أو الدين، وليس مثل ذلك غلطة عالم يحسن نية أو اجتهد مخطئ يحتمل التأويل، بل فتنه فتح بابها قاصد شر أو مفتون^(٣).

تحكيم العرف على النصوص بحجة تغير الأحكام بتغير الزمان:

وفي نفس السياق عمد آخرون إلى إنزال حكم الله عز وجل الذي أحاط بكل شيء علما منزلة الأحكام الوضعية استنادا إلى ما أقره الفقهاء في قواعد الفقه وفي الأشباه والنظائر من اختلاف الأحكام حسب الزمان والمكان. وهذا فهم سقيم إذ أن الذي أقره الفقهاء ليس من الاختلاف في شيء إنما هو تفصيل للحكم بالنظر إلى حال وحال، وإلا كانت الشريعة قانونا وضعيا ما يبرمه اليوم ينقضه غدا، وما هو مباح في بلد، حرام في آخر ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا

(١) العلامة الكوثري: مقالات الكوثري، المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢) سورة الملك، الآية رقم ١٤.

(٣) العلامة الكوثري، المرجع السابق، ص ٩٥.

قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿١﴾، أو ضيق صدر بحكم الله باعتباره غير صالح للزمن الذي هو فيه، وقد قال تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٢).

فليس للعرف في الشرع إلا ما بينه علماء المذاهب من مثل كون المشروط عرفا كالمشروط لفظا، أو حمل الدراهم في العقود على العملة المتعارف عليها في البلد، أو الرطل على الأوزان المتعارف عليها أيضا ... الخ.

وليس العرف في قوله تعالى ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (٣) بمعنى العادة الجارية هنا وهناك (٤) بل هو الحكم المعروف الذي لا ينكره الشرع ولا يستقبحه العقل بل يقره الشرع ويستحسنه العقل. فمن فسر العرف هنا بمعنى العادة فقد فسر بالرأي بدون مدرك لا في

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٧٩ .

(٢) سورة النساء، الآية رقم ٦٥ .

(٣) سورة الأعراف، الآية رقم ١٩٩ .

(٤) والقول بهذا يؤدي إلى إظهار الشرع بمظهر هيولي، فيكون رهنا بتبدل العصور والأماكن، وهذا ما قصده دعاة التجديد، ولذلك تجدهم يضغطون على مقولات معينة أريد بها، من ذلك: " تبدل الأحكام بتبدل الأزمان " والسياسة الشرعية تنبني على الاعتراف بحكمة الله سبحانه وتعالى، وبعدد الاقتصار على الأئمة الأربعة، و " كان عليه السلام يحب موافقة أهل الكتاب "، و " مسامرة الزمن " و " مبنى الأحكام العرف " و " مدار المعاملات على المصلحة " إلى غير ذلك مما عُرف وانتشر وعت به البلوى والفوضى والفساد، ومن ذلك قول بعضهم دون خجل عندما ألغت الحكومة المصرية البغاء في مصر عقب، لا بد من التفكير في إحلال المنفعة محل البغاء الذي قررت الحكومة إلغائه لأنه ما من حرام من اللذات إلا وقد أحل الله ما يحل محله .

للدكتور / محمد مهنا

الرواية ولا في الدراية، إنما عُرِف العرف بمعنى العادة بعد زمن الوحي، كما لا يجهل ذلك أهل العلم بإطوار اللغة.

فلا يتصور حل الربا، ولا المتعة، ولا تحريم التعدد، ولا استساغاه السفور والتبرج، ولا الخمر إذا ما سميت بأسماء أخرى، ولا نقل حق الطلاق من يد مالكة الشرعي إلى يد المرأة أو القاضي إلى مالا آخر له من التهوسات المرذولة بدعوى تغير العرف والمصلحة أو الأحوال الاجتماعية، وتغير الزمان^(١).

ولا يصلح العرف عند أهل العلم أن يكون مخصصاً للقياس أو الأثر إلا إذا كان عاماً متوارثاً فضلاً على أن يكون قاضياً على النص، وأما الخاص فإنما يثبت به الحكم الخاص ما لم يخالف القياس أو الأثر، فلا يصح أن يكون مخصصاً لها، وأما المصلحة فلا اعتداد بها عند مخالفتها للنص كما سبق أن اتضح^(٢).

لاشك أن لأصحاب الشأن الملمين بأدلة الشرع الورعيين في دين الله أن يأخذوا بما هو أرفق للأمة من أقوال الأئمة المجتهدين الذين تقاسموا الأمة المحمدية على تعاقب القرون لكون علمهم ودينهم موضع ثقة عندهم. ولكن لا يجوز بحال أن يكون العرف أو المصلحة قاضيان على النص وإلا لما كانت الشريعة شريعة ولا كان الإسلام إسلاماً.

(١) العلامة الكوثري : المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٢) العلامة الكوثري : المرجع السابق، ص ٢٥٣، ٢٥٤.

المبحث الثاني

دعوى إلغاء المذاهب الفقهية المتوارثة أو اللامذهبية

تحت وطأة التعصب الذي أصاب بعض أصحاب المذاهب الفقهية المتوارثة وضيق الأفق الذي حاق ببعض من انتسبوا إلى علوم الشريعة في عصور الانحطاط المختلفة، ظهرت دعاوى وأفكار التقريب بين المذاهب، سرعان ما تمخضت عن دعوى لإلغاء تلك المذاهب.

وحقيقة الأمر أنه لا أصحاب المذاهب ولا المذاهب نفسها في حاجة إلى تقريب.

أما أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة، فقد أخذوا عن بعضهم، وتتلّمذوا على بعضهم، وتعاونوا جميعاً وعملوا على خدمة الدين ورفع رايته وبيان أدلته وطرق الاستنباط منها كتاباً وسنة وإجماعاً وقياساً، إلى آخر الأدلة، حتى نضج الفقه الإسلامي وأثمر وأينع على أيديهم وبفضلهم فأصبحوا موضع ثقة الأمة على توالي القرون.

وقد ذكر النبهاني في حجة الله على العالمين في معجزات سيد المرسلين أن من كرمه سبحانه وتعالى لهذه الأمة، ومعجزات رسولها صلى الله عليه وسلم أن قيض لها سبحانه وتعالى في زمن واحد أئمة أربعة اتفقت الأمة عليهم جميعاً، حفظوا لها دينها ودنوا لها علومه ووضعوا لها قواعدها وأصولها استنباطاً من الكتاب والسنة، فنفذ وعده لهذه الأئمة في قوله تعالى "أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون". وذلك بخلاف الأمم السابقة التي اندثرت معالم دينها وذهبت، إذ لم تجتمع على علماءها وفقهاءها كما اجتمعت الأمة الإسلامية على هذه المذاهب الأربعة. ومن المعروف أنه كان هناك

للدكتور / محمد مهنا

مذاهب أخرى كثيرة غير هذه المذاهب الأربعة كمذهب الليث بن سعد، والأوزاعي، والثوري وغيرهم.

والذي قيل في فضلهم وسعة علمهم ما يضيق عن فحواء مثل هذا البحث.

فهذا الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه، على تقدم سنه وسعة علمه وأفقه، لا يأنف أن يطلع على كتب الإمام مالك مع أنه كان وارث علوم أصحاب بن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، الذين بلغوا بالكوفة نحو أربعة آلاف عالم وقارئ. وكان يرأس مجمعا فقهيا عظيما كيانه من نحو أربعين عالما من أفاض أصحابه يتدارسون فيه الفقه ويحكمون بين أدلة المسائل إلى أن يستتين الصواب كوكب الصبح فتدون المسائل المحصاة في الكتاب، وهذه كانت طريقة بديعة جداً في التفقيه، ارتفع بها شأن العراق في الفقه في جمع الهيئات العلمية^(١).

وهذا عالم دار الهجرة الإمام مالك رضي الله عنه الذي ورث الفقهاء السبعة بالمدينة عن شيوخه، كان يتحسس مجيء أبي حنيفة للحج والزيارة ليتصل به ويدرسه العلم، ويطالع كتبه، حتى اجتمع لديه ستين ألف مسألة من مسائل أبي حنيفة، ولذا يوصي بعض أئمة المالكية بالأخذ بقول أبي حنيفة فيما لا روايه فيه عن مالك.

ثم نتذكر كيف أن أحد رواه موطأ الإمام مالك الشهير إنما هو الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبو حنيفة، وهو أيضاً أول من وضع أصول علم القانون الدولي الحديث لا جروسيوس الهولندي كما يدعون.

(١) العلامة الكوثري : المرجع السابق، ص ١١٩.

والشافعي ابن إدريس الذي قال العلماء عنه أنه صدق فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " عالم قریش يملأ الأرض علماً بعلمه .."، يتفقه على محمد بن الحسن الشيباني، ويأخذ عن يوسف بن خالد السبتي وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة، ويصنف الحجة وينشره بالعراق والأمر بمصر.

والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه يتلقى من أبو يوسف ويستفيد من كتب محمد بن الحسن، ويأخذ عن أسد بن عمرو، ويتفقه على الشافعي، رغم سعة علمه في الحديث وروايته وفي الفقه ودرايته، حتى كان مرجع العلماء في مسائل أئمة الفقه.

أما عن الروايات في إجلالهم لقدر بعضهم فكثيره، منها ما روى عن الشافعي عندما زار قبر أبي حنيفة وصلى عنده على مذهب أبي حنيفة فلما قيل له في ذلك قال الشافعي لا ينبغي الاختلاف في حضرة الإمام. وما روي عن أبو يوسف أنه كان يقول والله ما مددت قدمي في اتجاه مسكن أبي حنيفة قط، وبين مسكني ومسكنه سبع سكة.

والشافعي كان يقول والله أكون عطشاناً وكوب الماء أمامي فلا أجرؤ أن أمد يدي لتناول الماء هيبة لمالك.

وكان عبد الله بن أحمد بن حنبل يسأل أبيه عن الشافعي، فيقول له يا بني أريت الشمس للدنيا والعافيه للناس. هكذا كان الشافعي يا بني.

أما عن فحوى المذاهب الفقهية، فتلثي المسائل الفقهية مسائل وفاق بين المذاهب المختلفة، والتلث الباقي يدور أمره بين أن يكون مقتضى التقوى ومقتضى الفتوى، أو بين العزيمة والرخصة، ويعني ذلك أن المذاهب متحدة في مسائل الوفاق وهي الأغلب، ويدور الأمر بعد ذلك بين الأحوط والأيسر في مسائل الخلاف، فلا يكون هذا في شيء من الخلاف الحقيقي، بل هذا

جرى على مقتضى اختلاف طبيعة الدليل في نظر ونظر، ولأخذ بالأحوط رجال وبالأيسر رجال (١).

ويذهب الإمام الشعراني إلى أن الشريعة جاءت في حث الأمر والنهي على مرتبتي تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة، لأن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين، قوى وضعيف من حيث إيمانه وجسمه في كل عصر وأوان، ولكل منها رجال حال مباشرتهم الأعمال. ولذلك فإن مجموع الشريعة يرجع إلى أمر ونهي وكل منهما يتقسم عند العلماء على هاتين المرتبتين من التشديد والتخفيف، أما الحكم الخامس الذي هو المباح فهو على مستوى الطرفين، وقد يرجع بالنية الصالحة إلى قسم، وبالنية الفاسدة إلى قسم المكروه. فمن الأئمة من حمل مطلق الأمر على الوجوب الجازم، ومنهم من حمله على الندب، ومنهم من حمله مطلق النهي على التحريم، ومنهم من حمله على الكراهة، ولكل من المرتبتين رجالاً، فمن كان من أهل، خوطب بالتشديد الوارد في مذهب ذلك المكلف، ومن كان من أهل الرخصة خوطب بالتخفيف الوارد في مذهب غيره، كما أشار بذلك قوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقْ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢) وقوله صلى الله عليه وسلم " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ". والمرتبتين على الترتيب الوجوبي لا على التخيير كما يتوهمه بعضهم، وكذلك القول في السنن فليس من الأدب فعل المفضول مع القدرة على الأفضل.

(١) العلامة الكوثري : المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٢) سورة التغابن، الآية رقم ١٦ .

ومقتضى قول الشعراني - رحمه الله - كما ذكر جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلوبهم داخله في قواعد الشريعة المطهرة ومقتبسة من شعاع نورها، إذ هي شريعة سمحاء واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية، وأن كلاً منهم فيما هو عليه على بعیده من أمره وعلى صراط مستقيم، وأن اختلافهم إنما هو رحمة بالأمة نشأ عن تدبير العليم الحكيم^(١).

فمن اطلع على عين الشريعة رأى أقوال جميع الأئمة تغترف من بحر واحد، لا خلاف بينها من حيث الأصل. قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^(٢)، أي بالآراء التي لا يشهد عوانقتها كتاب ولا سنة، أما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من تفرقته. وقوله تعالى أيضاً: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٥)، وقوله تعالى:

(١) الميزان الكبرى للإمام الشعراني، دار الفكر، ص ٣ وما بعدها.

(٢) سورة الشورى، الآية رقم ١٣ .

(٣) سورة البقرة، الآية رقم ١٨٥ ..

(٤) سورة الحج، الآية رقم ٧٨ .

(٥) سورة التغابن، الآية رقم ١٦ .

للدكتور / محمد مهنا

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ^(١)، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٢).

أما الأحاديث فمنها قوله صلى الله عليه وسلم " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " ومنها قوله صلى الله عليه وسلم " اختلاف أمتي رحمة " أي توسعه على الأمة في وقائع الأحوال المتعلقة بفروع الشريعة. كل هذا يدل على أن فكرة التقريب بين المذاهب لا محل لها، إذ هي تتبع من أصل واحد وأن اختلافها الظاهري إنما هو توسعه على الأمة بما يناسب أحوال الناس وطباعهم. إذ أن اختلافهم طبيعة بشرية وحقيقة واقعية وحكمه إلهية.

وهذه الدعوى، أي دعوى التقريب بين المذاهب، أو بالأحرى اللامذهبية، إنما هي توطئه لدعوة أخبت وأشد وطأة على الإسلام، ألا وهي إلغاء المذاهب الفقهية عموماً.

فمن المعروف أنه ما من علم من علوم الإسلام قد عنى به منذ فجر الإسلام حتى عهود قريبة مثل علم الفقه، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفقه أصحابه، وبعد انتقاله صلى الله عليه وسلم كان لهؤلاء الصحابة صحابة وتابعين ثم تفرقت هذه الوراثة العلمية النورانية النبوية إلى المدينة رمز الفقهاء السبعة والتي بعد ذلك للإمام مالك والخلافة التي أصبحت لا مثيل لها كمركز علمي لا يضاهيه مصر من أمصار المسلمين بفضل علوم عبد الله بن مسعود ثم علي بن أبي طالب من بعده رضي الله عنهما اللذان خلفا الآف من الاتباع الذين حفظوا هذه العلوم التي آلت بعد ذلك إلى الإمام أبو حنيفة، ثم

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢٨٦ .

(٢) سورة الحج، الآية رقم ٦٥ .

جاء الشافعي فجمع من المعنيين وزاد من شيوخه من أهل مكة، كمسلم بن خالد عن بن جريج عن عطاء عن بن عباس رضي الله عن الجميع. والتفاصيل في ذلك لا تسمح بها حدود هذا البحث المتواضع.


فمذاهب تكون بهذا التأسيس وهذا التدعيم، إذا لقيت كما يقول العلامة الكوثري مترعاً في الشرع بدعوا إلى نبذ التمذهب بها باجتهاد جديد يقيمه مقامها، محاولاً تدعيم إقامته باللامذهبية بدون أصل يبنى عليه غير الظهور فبماذا يوصف؟.

إن هذه الدعوى ليس بها إلا موجب من اثنين، أما أن يكون مقتضاها أن يباح لأي أحد أن يأخذ بآراء أي مجتهد دون حاجة إلى الانتصار على آراء مجتهد واحد يتخيره في الاتباع. وهذا الرأي يُنسب إلى المعتزلة، وهو لا يجوز إذ يجب على غير المجتهد أن يتخير لدينه من يتبعه بدون تتبع الرخص من أقوال الأئمة الآخرين بما يوافق الهوى، فهذا ليس إلا تشهياً مخلصاً، وليس مسحه من الدين أصلاً، ولذلك يقول العلامة الاسفرايني " أدلة سافته، وآخره زندقته " لأن أقوالهم تدور بين النفي والإثبات فأني يكون الصواب في النفي والإثبات معا؟.

وإما أن يكون الداعي إلى نفي التمذهب يعتقد أن المتبوعين من الأئمة من أسباب وعوامل الفرقه والخلاف بين المسلمين، وبالتالي فهؤلاء المجتهدين منذ فجر الإسلام إلى اليوم على خطأ، وأنه يستترك عليهم في آخر الزمان الصواب الذي خفي عن الأمة طوال هذه القرون، وهذا من التهور والمجازفة البالغين حد النهاية.

للدكتور / محمد مهنا

فإذا تم لدعاه هذه النفرة قصد الاجتهاد على شخص واحد من أبناء
العصر الحديث بمؤهلات غير مألوفة، ثم لهم ما يريدون، واندثر الفقه
الإسلامي بكامله، وهذا هو التحدي الحقيقي من وراء دعوة اللامذهبية.



المبحث الثالث

دعوى احياء الاجتهاد

إن دعوى الاجتهاد مسألة شائكة، مثيرة لكثير من الشجون والهموم. وهو موضوع في حاجة إلى بحث خاص، بل بحوث متعددة، ولكن سنحاول قدر المستطاع الألمان بما يتعلق ببحثنا باختصار.

ويادى ذى بدء لا خلاف في مشروعية الاجتهاد بصفة عامة لا نقلاً ولا عقلاً، بل هو فرض من فروض الكفاية في كل عصر، وواجب على أهل كل زمان ان يقوم به طائفة منهم^(١).

ولكن مدار البحث في شروط الاجتهاد وضوابطه هو ادعاء الاجتهاد من قبل كثير ممن تتوافر فيهم شروطه ودون أحكام ضوابطه، وانتشار هذه الثغرة على السنة الكثير في هذا الزمان.

فاذا كان اكثر العلماء، منهم الرازى والغزالي والقفال، ومن هم في جلال قدرهم امكان خلو الزمان من المجتهدين، ولهم في ذلك استدلالات منها قول النبي صلى الله عليه وسلم "ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً، ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى اذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس

(١) راجع أدلة مشروعية الاجتهاد في الكتاب والسنة واقوال العلماء في كتب الاصول كالموافقات للشاطبي ٣٦٨، ٤٣٦٧/٤، الأمدى ١٤٠/٣، وكشف الاسرار على اصول الشريدى ٩٩٦/٢، والرسالة للشافعى ٤٩٤، وجامع الاصول ٥٤٨/١٠، مجمع الزوائد ١٩٥/٤، واصول الفقه الاسلامى، ١٠٣٩/٢، واصول الفقه الاسلامى لعبد المجيد مطلوب ٤٧٣ وما بعده. او عن تعريف الاجتهاد فهو اصطلاح الاصوليين معناه: بذل الفقيه وسعه في استنباط الحكم الشرعى العملى مسمى الدليل التفصيلى اراجع في ذلك كتب الاصول التى قدمنا وغيرها.

للدكتور / محمد مهنا

رؤساء جهالا فسئلوا، فأمنوا بغير علمفضلوا واضلوا^(١) فالنبي صلى عليه وسلم يخبر بمجىء زمان ينعدم فيه المجتهد، والقول بمنع خلو العصر من المجتهد فيه تكذيب لهذا الخبر، والكذب في خبر النبي صلى الله عليه وسلم محال.

وإذا كان إمام مثل الغزالي لا يرى لنفسه هذه المرتبة وهو من هو الغزالي الذى اتفق علماء الامة في معهد شرحهم على حديث " ان الله الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" على انه أى الغزالي مجدد المائة الخامسة

اذا كام كذلك فكيف بنا في زمان تجراً من زعم لنفسه التجديد، فنسخ السنة برأيه، واول القرآن على وفق هواه، وحكم العقل على الشرح الكبير باسم المصلحة والعرف وظروف المجتمع وسنة التطور

شروط الاجتهاد :

ومن يقف على شروط الاجتهاد أو ربما بعضها لا سحى من ادعاء مثل هذا وقد اشترط العلماء في المجتهد المستقل شروطاً منها :

الأول : أن يكون عالماً بمعانى آيات الاحكام في القرآن لغة وشرعاً، وما يجب في هذا العلم من الوقوف على علوم الصرف والنحو والمعانى والبيان والمفردات الملائمة وسائر فنون اللغة، وكذا العلم بالعلل والمعانى المؤثرة في الاحكام، وواجه دلالة اللفظ على المعنى من عبارة أو اشارة ودلالة واقتضار، أو منطوق ومفهوم ومعرفة اقسام

(١) رواه الشيخان واحمد اسنده والتزمى وابن ماجه عن عدي بن عمرو

اللفظ من عام وخاص ومشارك ومفسر وغيرها^(١) الخ، ومقارنو أحوال أصحاب هذه الدعاوى اليوم مع مقتضى هذه العلوم والمعارف يبين لنا إلى أي مدني ذهب هؤلاء يكشفون عن دعواتهم دون حياء .

الثاني: أن يعرف احاديث الاحكام لغة وشرعاً كما سبق بيانها بالنسبة للقرآن قال الشوكاني: (٢)

"والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة : ان المجتهد لابد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها اهل الفن كالامهات الست (وهي صحيح البخارومسلم وسنن ابى دواد والترمذى والنسائى وابن ماجة) وما يلحق بها (كسنن البيهقى والداقطنى والدرامى)، مشرفاً على ما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات والكتب التي التزم مصنفوها الصحة (مثل صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، وصحيح الحاكم النيسابورى) حتى لا يلجأ المجتهد إلى القول بالرأى أو القياس مع وجود النص، وهذا ما يتعلق بمتن الحديث.

أم سنده فيشترط العلم بسند الحديث، وهو طريق مصوله الينا: من تواتر او شهره أو آحاد، وان يعرف خال الرواه : من جرح وتعديل، ليعرف صحيح السنة من ضيعفها.

(١) راجع الدويج على التوضيح ١١٧/٢

(٢) ارشاد الفحول ٢/١ والغزالي في المفتضى ١٠١/٢

الثالث: معرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة يعتمد على المنسوخ المتروك مع وجوب النسخ فيؤديه اجتهاده إلى ما هو باطل^(١)

الرابع : ان يكون متمكنا من معرفة مسائل الاجماع ومواقعه، حتى لا يفتى بخلافه^(٢).

الخامس: ان يعرف وجوه القياس وشرائطه المعتمدة، وعلل الاحكام وطلاق استنباطها من النصوص ومصالح الناس وأصول الشرع الكلية، لأن القياس قاعدة لاجتهاد والذي تنتبى عليه كثيرة تفصيلية^(٣)

السادس: ان يكون عالماً بعلم اصول الفقه، لأنه عماد الاجتهاد واساسه الذي نقوم عليه أركان بنائه^(٤)، وقد نص الرازى على ان أهم العلوم للمجتهد علم اصول الفقه، وقال الغزالي: ان اعظم علوم الاجتهاد وتشتمل على ثلاثة فنون : الحديث واللغة وأصول الفقه، وفي هذا المعنى نبه الشوكاني ايضاً^(٥) .

السابع: ان يدرك مقاصد الشريعة العامة في استنباط الاحكام، لان فهم النصوص وتطبيقها متوقف على معرفة هذه المقاصد، اذ هو المول

(١) المستصفى ١٠٢/٢، ارشاد الفحول ٢٢٢

(٢) المستصفى ١٠١/٢-١٠٢ كشف الاسرار ١١٣٦/٢، التورع ١١٨/٢ شرح الاسنوى ٢٤٤/٣

(٣) التوضيح ١١٧/٢، اصول الفقه الدخيل ١٠٤٧/٢

(٤) ارشاد الفحول ٢٢٢

(٥) ذكره وهبه في المرجع السابق ١٠٤٨/٢

في ترجيح الأدلة عند احتمال دلاله الالفاظ لاكتلا من وجه، كما ان الادلة الفرعية قد تتعارض مع بعضها احدها معرفة قصد الشارع، وقد تحدث وقائع جديدة فيلجأ إلى الاستحسان أو المصلحة المرسله او العرف ونحوها في ضوء مقاصد الشريعة العامة^(١)

الثامن: اهتم بعض الاصوليين بشرط معرفة علوم اللغة العربية على وجه الخصوص لكون الكتاب والسنة عربيان، فهي كالأداة التي لا يحصل الشيء ومن لم يمكن الاداء لم يصل إلى تمام الصنع قال الشهرستاني^(٢) .

ضوابط الاجتهاد وحرمة الفتوى:

أما عن حرمة الفتوى فجليلة وخطرها عظيم ولذلك قبل فيها : ان الفى توقيع عن الله تبارك وتعالى.ولذلك روى ابن الصلاح بسنده عن محمد بن المنكور قال"ان العالم بين الله وبين خلقه فلينتظر كيف يدخل بينهم^(٣) وروى عن عبد الرحمن ابن ابى ليلى انه قال ادركت عشرين ومائة من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل احدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا،حتى ترجع إلى الأول^(٤)

(١) المرافعات للشاطبي ٦/٢ وهبة ١٠٤٩/٢ وما بعده

(١) ذكره في المرجع السابق ١٠٤٨/٢ .

(٢) ادب الفتوى لابن الصلاح، الهيئة المصرية للكتاب تحقيق رفعت فوزى ص ٣٣

(٣) ابن الصلاح : المرجع السابق ص ٣٤

وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن من صحابته كلهم علماء بالله، فقهاء عن الله تعالى، أهل رضوان ولم ينصب نفسه إلى الفتيا ولا حملت عنه الأحكام والقضايا إلا بصفة عشر رجلاً.

وهكذا كان شأن التابعين وسلف الامة ومنهم سفيان الثوري ومالك بن انس، واحمد بن حنبل والفضيل بن عياض وبشر بن الحرث وغيرهم رضى الله عنهم.

وقال بعض العلماء كان الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون لهم بإحسان يتدافعون أربعة أشياء الأمانة والوديعة والوصية والفتيا. وقال بعضهم كان أسرعهم إلى الفتيا أقلهم علماً، وأشدّهم دفعاً لها وتوقفاً عنها أورعهم^(١) وقال أبو حصين أن أحدهم ليفتي في مسألة لو وردت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه لجمع أهل بدر، وفي رواية لو سئل عنها أهل بدر لأعضلتهم^(٢).

فالتورع والتوقف عند المشكلات هو سيرة المؤمنين من العلماء، ولذلك قالوا " لا أدري " نصف العلم لأن حسن من سكت لأجل الله تورعاً كحسن من نطق لأجل الله تبرعاً. فربط العلم بالإيمان، وهو معنى قوله تعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ﴾، وكذا حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أمتي طبقات كل طبقة أربعون عاماً، فطبقتي وطبقة أصحابي أكمل العلم والإيمان، والذين يلونهم إلى الثمانين البر والتقوى، والذين يلونهم إلى مائة وعشرين أهل التواصل والتراحم.

(١) قوت القلوب لأبي طالب المكي، دار صادر، ج ١، ١٣٢.

(٢) قوت القلوب، المرجع السابق، ج ١/ ١٣٣، كذلك ابن الصلاح المرجع السابق، ص ٣٥.

وقال أبو جعفر الرازي عن الربيع عن أنس في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١) قال : من لم يخش الله تعالى فليس بعالم^(٢).

وعن ابن مسعود : انتم في زمان خيركم فيه المسارع ويأتي بعدكم زمان خيركم فيه المتبين يعني الآن أي المتمهل، وذلك بيان الحق واليقين في زمانهم ولكثرة الشبهات والالتباس ودخول المحدثات في زماننا^(٣).
ولقد اجتمع أن المذاهب الثلاثة عزيز في ذلك إذ يقول عبد الله بن احمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: سمعت الشافعي يقول: سمعت مالكا يقولوا: سمعت محمد بن عجلان يقول: إذا أغفل العالم " لا أدري " أحببت مقاتله^(٤).

وما كان سعيد بن المسيب يفتي فتوى إلا ويقول: اللهم سلمني وسلم في^(٥)، وروى عن أبو عمر عن سفيان بن عيينه وسحنون بن سعيد قالوا : أجزؤ الناس على الفتيا أقلهم علماً^(٦). وروي عن الهيثم بن جميل البغدادي قال: شهدت مالكا بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها " لا أدري"^(٧).

وفيما رواه أبو عمر بن عبد البر الحافظ باستفاه عن مالك قال: أخبرني رجل أنه دخل على ربيعه بن أبي عبد الرحمن فوجده يبكي فقال له:

(١) سورة فاطر الآية رقم ٢٨ .

(٢) قوت القلوب، المرجع السابق، ج ١ / ١٣٧.

(٣) قوت القلوب، المرجع السابق، ج ١ / ١٣٨.

(٤) ابن الصلاح : المرجع السابق، ص ٣٥.

(٥) ابن الصلاح : المرجع السابق، ص ٣٧.

(٦) ابن الصلاح : المرجع السابق، ص ٣٦.

(٧) ابن الصلاح : المرجع السابق، ص ٣٧.

ما يبكيك ؟ وارتاع لبكائه فقال له: أمصيبة دخلت عليك ؟ فقال لا . ولكن أسفتى من لا علم له، وظهر في الإسلام أمر عظيم. قال ربيعه: ولبعض من يفتى ها هنا أحق بالسجن من السراق. رحم الله ربيعه كيف لو أدرك زماننا. وقد ذكر بعض الأصوليين أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل، وحكى اختلافا بين الشافعين والحنيفة في أبي يوسف، ومحمد، والمزني، وابن سريج خاصة: هل كانوا من المجتهدين المستقلين أو من المجتهدين في المذاهب.

وقد قسم ابن الصلاح مراتب المفتى المنتسب أي غير المستقل إلى خمسة مراتب أعز من الكبريت الأحمر في كل زمان، فمن انتصب في منصب الفتيا وتصدى لها وليس على صفة واحدة من هذه الأصناف الخمسة فقد باء بأمر عظيم ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿١﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١).

ولقد قطع الإمام أبو المعالي وغيره بأن الأصولي الماهر المتصرف في الفقه لا تحل له الفتوى بمجرد ذلك، ولو وقعت له في نفسه واقعة لزمه أن يستفتى غيره فيها، ويلتحق به المتصرف النظار والبحاث في الفقه من أئمة الخلاف المناظرين (تأمل) وهذا لأنه ليس أهلا لإدراك حكم الواقعه استقلالاً، آله، ولا من مذهب أمام متقدم لعدم حفظه له وعدم اطلاع عليه على الوجه المعتبر والله أعلم.

هذا وهو حال المجتهدين وما يجب أن يكونوا عليه فكيف لأصحاب الدعاوى في زماننا أن يتجروا على الاجتهاد والفتيا وهم ليسوا أهلاً لها.

لقد بلغت بهم الجرأة ما قاله أبو حصين ان أحدهم كما قال أبو حصين ليفتى في مسألة لو روردت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجمع أهل بدر، ورواية لو سئل عنه أهل بدر لأعضلتهم^(١).

تلك هي بعض التحديات التي تواجه الفقه الإسلامي في القرن المقبل ، وهناك تحديات أخرى كثيرة لم يتسع البحث والوقت للتعرض لها . ونستغفر الله من قول بلا عمل أو من قول أو عمل أردنا به وجهه مخالفا فيه ما ليس له، ونعوذ به من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يستجاب له، وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن مشايخنا في الله وعن كل واقف على باب بحق وصدق من كل مذهب وطريق.



(١) قوت القلوب، المرجع السابق، ج ١/١٣٣، كذلك ابن الصلاح المرجع السابق، ص ٣٥.